

## جرائم القتل على خلفية الشرف في فنلندا

يمكن القول بسهولة ان السلطات الفنلندية والمهنيون في المؤسسات الحكومية الفنلندية ليس لديها معرفة كافية بالخلفية الثقافية والمفاهيم المتعلقة بالدفاع عن مفهوم الشرف لدى بعض الجاليات. عدا بعض الافراد الذي لديهم معرفة كافية بهذه الجرائم، وبعض من منظمات المجتمع المدني، فانما موجود من تصورات وفهم حول هذه الظاهرة هو متباين وليس كافيا في تلك الاوساط. لذلك وبناء عليه ليس لديها المعرفة والمهارات الكافية لمعالجة والتصدي لهذا النوع من الجرائم قبل ارتكابها.

لم يسجل القضاء الفنلندي اية جرائم قتل ارتكبت تحت وعلى خلفية الشرف. ولكن هنالك ممارسات وانتهاكات لحقوق المرأة ارتكبت دفاعا عن " شرف الأسرة". من هذه الممارسات هي استعمال العنف بمختلف اشكاله، تقييد حرية النساء والبنات في التحرك واقامة العلاقات الاجتماعية، منع خروج الاخيرات من المنزل، لنفس الاسباب، وغيره من انتهاكات حقوق الانسان التي جرت وتجرى دفاعا عن " الشرف".

احد الدراسات التي نشرتها منظمة عصابة فنلندا لحقوق الانسان The Finnish League for Human Rights في 2016 تحت عنوان " العنف ومفاهيم الشرف" تؤكد على انه خلال البحث الذي قامت به هذه المنظمة، والمقابلات التي اجرتها مع افراد من الجاليات المهاجرة، لم يجري ذكر جريمة قتل واحدة. الا ان الدراسة تؤكد بأن القضاء الفنلندي سجل 10 حالات من التهديد بارتكاب جرائم قتل، احد هذه الحالات هو التهديد بذبح المرأة، والحالة الثانية هي تهديد بقتل المرأة، والتي كلاهما مدفوعتان بباعث الدفاع عن الشرف. تؤكد الدراسة ايضا على وجود تخطيط ومحاولات للقتل على خلفية الشرف، الا ان هنالك شكوك بان احتمالية القيام بتنفيذ هذا النوع من الجرائم قد تم في البلدان التي قدم منها هؤلاء المهاجرون واللاجئون اثناء ذهابهم وعودتهم الى بلدانهم، حيث اما المجني عليه او الجاني قد عاش في فنلندا. ان هذه المشكلة هي من المشاكل المسكوت عليها، والتي تجري احيانا بشكل خفي عن السلطات، وتمتنع الاسر او النساء عن تقديم شكاوى الى الجهات المختصة خوفا من العواقب الاجتماعية في حالة تبليغهم للسلطات، او عدم وجود ثقة اساسا بالسلطات الحكومية. الامر الذي يسهم باستفحال وزيادة خطر هذه المشكلة، وحرمان النساء من العون والدعم الذي هناك والذي يمكن ان يساعدن في الخروج من تلك الاوضاع.

ان حماية النساء من خطر هذا النوع من الجرائم او التهديد بها، وما يسببه من اوضاع زعر وتقييد يؤثر على صحة وسلامة المرأة والفتاة النفسية والشخصية يقع على عاتق كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. ففي الوقت الذي يجب ان تمنح منظمات المجتمع النسوية وخاصة في اوساط المهاجرين كل انواع الدعم لتسهيل امر دعمهن ومساعدتهن لهؤلاء النساء، على الحكومة ايضا ان تقوم بدور رئيسي وحاسم لمعالجة تلك القضية.

تقترح الدراسة المذكورة اعلاه بان هنالك عددا من الاجراءات الضرورية واللازمة التي لا بد للجهات الحكومية الرسمية العمل عليها للحد من ارتكاب اي جريمة من الجرائم على خلفية الشرف تكمن في، ولا تقتصر على:

- اولاً: تضمين موضوع جرائم القتل على اساس الشرف في لائحة اعمال الجهات الرسمية الحكومية والخدمية الاجتماعية، وتدريبها وزيادة وعيها لهذا النوع من الجرائم والاحطار على النساء. من تلك المؤسسات: السلطات الصحية، الخدمة الاجتماعية، الشرطة، دوائر الهجرة، المراكز التعليمية، وغيرها.
- ثانياً: تقديم الخدمات والمصادر الكافية للنساء المعرضات لهذا النوع من الجرائم. من اجل بناء الثقة والعلاقة القائمة على الشعور بالامان، وتوفير فرص الحديث المباشر ووجها لوجه مع المتضررات. يمكن ان ترتب اللقاءات في مراكز النسوية، رعاية الاطفال، مراكز الشرطة او غيرها.
- ثالثاً: تقديم المعلومات ومرشد معلوماتي كافي حول كيفية التعامل مع الحالات التي يشتبه فيها اخطار وتهديدات على اساس الشرف، وجعلها متوفرة بشكل واسع لذوي العلاقة.
- رابعاً: تطوير مجموعة نماذج من كيفية التعامل مع هذا النوع من الجرائم للسلطات وذوي الاختصاص في- على سبيل المثال- المدارس، المراكز الصحية، مراكز رعاية الاطفال، وتدريبهم على هذه الانواع او غيرها من التعامل مع هذه الحالات.

من المعلوم ان الكثير من جرائم القتل قد ارتكبت في بلدان اوروبية اخرى، وبعد ان كانت قوانين تلك الدول تتساهل مع هذا النوع من الجرائم لاعتبارات ثقافية واجتماعية، واعتبار تلك الخلفيات كعامل مخفف لاصدار العقوبات من قبل المحاكم، في بريطانيا على سبيل المثال، الا ان تلك الدول قد غيرت سياستها بفعل نشاط

وعمل المنظمات النسوية المهاجرة التي عملت بدأب وجد على اعتبار هذا النوع من الجرائم " جرائم كاملة" ومثل اي جريمة اخرى، ولا يجري الاخذ باية عوامل مخففة بحق مرتكبيها. من الممكن الاستفادة من تجارب تلك البلدان، والتعاون مع المنظمات النسوية العاملة في هذا الميدان والتي تمتلك خبرة واسعة جدا في تدريب المهنيين والعاملين في مختلف الدوائر الحكومية، من اجل دعم ومساعدة النساء وانهاء هذا الخطر الذي يهدد حياتهن. من هذه المنظمات على سبيل المثال، منظمة النساء الكرديات والشرق اوسطيات في بريطانيا.

للحصول على نسخة من الدراسة المذكور اعلاه باللغة الفنلندية:

[https://ihmisoikeusliitto.fi/wp-content/uploads/2016/06/Kunniak%C3%A4sitykset-ja-y%C3%A4kivalta\\_B5\\_netti-002.pdf](https://ihmisoikeusliitto.fi/wp-content/uploads/2016/06/Kunniak%C3%A4sitykset-ja-y%C3%A4kivalta_B5_netti-002.pdf)

للحصول على نسخة من الدراسة المذكور باللغة الانكليزية

<https://ihmisoikeusliitto.fi/wp-content/uploads/2017/02/KLV-selvitys-ENG.pdf>